

قياس مساهمة الزكاة في تحقيق النمو الاقتصادي

دراسة حالة: الجزائر والسودان

Measuring the contribution of Zakat to achieving economic growth
Case Study: Algeria and Sudanيوسف حوشين¹

جامعة البليدة 2

haouchineyoucef1@gmail.com

تاريخ الوصول 2021/01/19 القبول 2021/07/03 النشر علي الخط 2021/12/15

Received 19/01/2021 Accepted 03/07/2021 Published online 15/12/2021

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس مدى مساهمة الزكاة في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة قياسية لدولتين هما الجزائر والسودان. وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2018. ولقد تلخصت نتائج هذه الدراسة في وجود علاقة ترابط قوية بين مؤشر الزكاة ومؤشر النمو في الدولتين، كما تبين أن للحصيلة الإجمالية للزكاة أثر على إجمالي الناتج المحلي، ففي الجزائر إذا زادت حصيلة الزكاة على المدى الطويل بـ 1% فإن إجمالي الناتج المحلي سيرتفع تقريبا بـ 0,67%. وإذا زادت حصيلة الزكاة على المدى القصير بـ 1% فإن إجمالي الناتج المحلي سيزيد تقريبا بـ 0,31%. كما أن في السودان إذا زادت حصيلة الزكاة على المدى الطويل بـ 1% فإن إجمالي الناتج المحلي سيرتفع تقريبا بـ 1,02%. وإذا زادت حصيلة الزكاة على المدى القصير بـ 1% فإن إجمالي الناتج المحلي سيزيد تقريبا بـ 1%. واتضح من الدراسة أن مساهمة الزكاة في النمو الاقتصادي في السودان أكبر منه في الجزائر، ويعود ذلك إلى أن التجربة السودانية في الزكاة هي أقدم بكثير من التجربة الجزائرية. كما أن الزكاة في السودان تتسم بالطابع الإلزامي، بينما في الجزائر فهي تطوعية.

الكلمات المفتاحية: زكاة، نمو اقتصادي، نموذج انحدار، تكامل مشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract:

This research paper aims to measure the extent of the contribution of zakat to achieving economic growth, through a quantitative study of two countries, Algeria and Sudan, during the period from 2003 to 2018. The results of this study were summarized in the presence of a strong correlation between the zakat index and the economic growth index in the two countries, and it was also found that the total collection of zakat has an impact on the GDP. In Algeria, if the collection of zakat increases in the long term by 1%, the GDP will increase by approximately 0.67%, and if zakat receipts increase by 1% in the short term, the GDP will increase by approximately 0.31%. Likewise, in Sudan, if the collection of zakat increases in the long run by 1%, the GDP will increase by approximately 1.02%, and if zakat receipts increase by 1% in the short term, GDP will increase by approximately 1%. The study revealed also that the contribution of zakat to economic growth in Sudan is greater than that of Algeria. This is due to the fact that the Sudanese experience in zakat is much older than the Algerian experience. And Zakat in Sudan is of a compulsory nature, while in Algeria it is voluntary.

Keywords: Zakat, economic growth, regression model, co-integration, error correction model.

البريد الإلكتروني: haouchineyoucef1@gmail.com

¹ المؤلف المراسل: حوشين يوسف

1. مقدمة:

تسعى كافة الدول إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، تسمح لها بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وذلك بتبني سياسات تنموية تعمل على استغلال جميع الموارد المتاحة بناءً على خطط واستراتيجيات تنموية دقيقة وواضحة تسير عليها للنهوض باقتصادها ولدفع عجلة النمو نحو الأمام.

وتعد الزكاة من بين أهم الوسائل التي يجب أن تستغلها الدولة المسلمة لتحقيق أهدافها التنموية، لما لهذه الفريضة العظيمة من دور كبير تلعبه في السياسات التنموية في الدولة، فهي تسمح بالتحكم في السياسة النقدية، وتساهم في زيادة الطلب الكلي الفعال، وتُنشِط جانب التشغيل واليد العاملة، بالإضافة إلى تحفيزها للاستثمار ومحاربتها لظاهرة الاكتناز، كما أن الزكاة تعمل على علاج مشكلة الفقر وتساهم في إعادة توزيع الدخل، إلى غير ذلك من الانعكاسات الإيجابية للزكاة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. والزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، فرضها الله في كتابه الكريم، وتواترت أحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم- في بيان أصنافها ومستحقيها ومقاديرها وأنصبتها المختلفة. وجرى عمل المسلمين بها من عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم- إلى يومنا هذا. فحتى وإن اختلفت طرق جمعها وتوزيعها ومدى تطبيقها من بلد لآخر، إلا أنها تبقى من أهم أركان الدين الإسلامي الذي لم يزل المسلمين في كل أنحاء العالم يولونها أهمية كبيرة ويحافظون على أدائها وتوزيعها على مستحقيها، مع تفاوت في ذلك من بلد لآخر.

وتعتبر الجزائر والسودان من بين الدول التي تعظم هذه الشعيرة الإسلامية، ولها نظام للزكاة، وبها هيئات في الدولة تتولى تجميعها وتوزيعها على مستحقيها. فبالنسبة للسودان، فقد أسس بموجب قانون صندوق الزكاة لسنة 1980، ثم ديوان الزكاة والضرائب عام 1985، أين جعل ولأول مرة جباية الزكاة إلزامية. أما عن التجربة الجزائرية فتعتبر تجربة حديثة نسبياً، حيث تم عقد ورشة تفعيل الزكاة في جويلية 2002 وتكفل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بعملية تسيير صندوق الزكاة، وبدأ الصندوق في جمع وتوزيع الزكاة ابتداءً من سنة 2003.

بناءً على ما سبق، فإنه ومن خلال هذه الورقة البحثية، سأعمل على الإجابة على السؤال التالي:

➤ ما مدى مساهمة الزكاة في تحقيق النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والسودان؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سأنطلق من الفرضية التالية:

✓ الزكاة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (وجود علاقة طردية بين مؤشر الزكاة ومؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر).

✓ الزكاة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في السودان (وجود علاقة طردية بين مؤشر الزكاة ومؤشر النمو الاقتصادي في السودان).

✓ مساهمة الزكاة في تحقيق النمو الاقتصادي في السودان أكبر من مساهمتها في الجزائر

وسأعتمد على النمذجة القياسية لقياس أثر الزكاة على النمو في البلدين، من خلال اتباع منهجية التكامل المشترك. وسأستعين ببرنامج إيفوز Eviews لتقدير مختلف النماذج وإجراء الاختبارات الإحصائية.

وللإجابة على سؤال البحث، قسّمت هذه الورقة البحثية إلى أربعة عناصر، خصصت العنصر الأول لتقديم مفاهيم عامة حول الزكاة، والعنصر الثاني قدمت فيه بعض المفاهيم حول التنمية.

ثم ركزت في العنصر الثالث على إبراز دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية. أما العنصر الثالث -والذي يمثل الدراسة التطبيقية لهذه الورقة-، فقد قمت بدراسة قياسية لأثر الزكاة على النمو الاقتصادي في الجزائر وفي السودان.

2 مفاهيم عامة حول الزكاة:

قبل أن نعرض دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية، من المفيد جداً معرفة بعض المفاهيم المتعلقة بالزكاة، من تعريفها وشروطها والأموال التي تجب فيها، ومصارفها، وأهميتها في الإسلام. والزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، ثبتت مشروعيتها في الكتاب والسنة وإجماع الأمة. وسنتطرق في هذا العنصر الأول إلى بعض المفاهيم الخاصة بها.

1.2. تعريف الزكاة: سنقدم في هذا العنصر الأول التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي للزكاة.

• تعريف الزكاة لغةً:

الزكاة لغةً هي النماء والزيادة، يقال: زكا الزرع، إذا نما وزاد¹. قال الراغب: أصل الزكاة: النمو الحاصل عن بركة الله تعالى². وقال ابن الأثير في النهاية: وأصل الزكاة في اللغة: الطهارة والنماء والبركة والمدح، فالزكاة طهارة للأموال وزكاة الفطر طهارة للأبدان³. قال الله تعالى: "قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا" [سورة الشمس - الآية: 9]. أي طهر نفسه من الذنوب. ومن استعمال الزكاة في المدح قوله تعالى: "فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ" [سورة النجم - الآية: 32] أي: فلا تمدحوها على سبيل الفخر والإعجاب. ومن استعمال الزكاة في الصلاح قوله تعالى: "فَأَرْزُقْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً" [سورة الكهف - الآية: 81]. أي صلاحاً وتقياً. وشمي المال المخرج زكاة لأنه يزيد في المخرج منه ويقيه الآفات. وأصل التسمية قوله تعالى: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا" [سورة التوبة - الآية: 103].

• تعريف الزكاة شرعاً:

الزكاة شرعاً هي التعبد لله تعالى بإخراج جزء واجب شرعاً في مال معين لطائفة أو جهة مخصوصة⁴. وتعرف الزكاة أيضاً بأنها "فريضة مالية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد قسراً، وبصفة نهائية، ودون أن يقابلها نفع معين تفرضها الدولة طبقاً للمقدرة التكاليفية للممول، وتستخدمها في تغطية المصارف الثمانية المحددة في القرآن الكريم، والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة الإسلامية"⁵.

¹ محمد بن صالح العثيمين، "الشرح الممتع على زاد المستقنع"، دار ابن الجوزي، المجلد السادس، الدمام، المملكة العربية السعودية، 1424 هـ، ص 12.

² الراغب الأصفهاني، "المفردات في غريب القرآن" ص: 213. وجمع اللغة العربية، "المعجم الوسيط"، ص: 398.

³ المبارك بن محمد الجزري بن الأثير، "النهاية في غريب الحديث"، ج 2، ص: 307.

⁴ محمد بن صالح العثيمين، مرجع سابق، ص 13.

⁵ غازي عناية، "الضريبة والزكاة"، منشورات دار الكتب، الجزائر، 1991، ص 42.

وهي التعبد لله تعالى بإخراج حق واجب مخصوص شرعا، من مال مخصوص، في وقت مخصوص، لطائفة مخصوصة، بشروط مخصوصة¹.

والزكاة هي حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص². إذن الزكاة هي «حق واجب» «في مال مخصوص» وهو الأموال النامية. «لطائفة مخصوصة» وهم الأصناف الثمانية المشار إليهم في سورة التوبة. «في وقت مخصوص» وهو تمام الحول في بهيمة الأنعام والنقدين وعروض التجارة، وعند اشتداد الحب في الحبوب وعند بدو صلاح الثمار.

2.2. شروط الزكاة:

تجب الزكاة على المسلم إذا توفرت مجموعة من الشروط، وهي:

الإسلام: وضدها الكفر، فالزكاة لا تجب على كافر، سواء أكان كافرا أصليا أو مرتدا، فلا تأخذ الزكاة من الكافر ولا تقبل منه³.

الحرية: وضدها الرق، فالزكاة لا تجب على عبدٍ مملوكٍ، لأنه لا يملك شيئا، والمال الذي بيده ملك لسيده.

امتلاك النصاب: فلا تجب فيما دون النصاب. والنصاب هو الحد الأدنى من المال الذي إذا اكتسبه المسلم وجبت عليه الزكاة، وهو يختلف باختلاف الأموال الزكوية.

استقرار الملكية: بأن لا يتعلق بها حق غيره، فلا زكاة في مال لم تستقر ملكيته، كدين الكتابة، لأن المكاتب يملك تعجيز نفسه ويمتنع من الأداء⁴.

حولان الحول: أي مضي عام هجري كامل على المال الذي تجب فيه الزكاة، وهذا في غير الخارج من الأرض كالحبوب والثمار، أما الخارج من الأرض فتجب فيه الزكاة فلا اعتبار للحول فيه، وإنما يركى عند وجوده. وتجب الزكاة في مال الصغير والمجنون، فلا يشترط البلوغ والعقل في وجوب الزكاة على الصحيح⁵.

3.2. الأموال التي تجب فيها الزكاة:

الزكاة لا تجب في جميع الأموال، بل تجب في أموال مخصوصة، وهي الأموال النامية. وتمثل هذه الأموال في:

❖ **بهيمة الأنعام:** من جملة الأموال التي أوجب الله فيها الزكاة بهيمة الأنعام، وهي الإبل والبقر والغنم. ويشترط فيها شرطين إضافيين عن الشروط العامة للزكاة، وهما: أن تتخذ للدر والنسل لا للعمل⁶، وأن تكون سائمة -أي راعية- أكثر الحول⁷.

❖ **الخارج من الأرض:** وهو:

¹ سعيد القحطاني، "الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة"، مركز الدعوة والإرشاد بالقصب، الطبعة الثالثة، المملكة العربية السعودية، 2010، ص8.

² صالح بن فوزان الفوزان، "الملخص الفقهي"، دار الآثار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004، ص 253.

³ سعيد القحطاني، مرجع سابق، ص43.

⁴ صالح بن فوزان الفوزان، مرجع سابق، ص 254.

⁵ سعيد القحطاني، مرجع سابق، ص67.

⁶ صالح بن فوزان الفوزان، مرجع سابق، ص 256.

⁷ سعيد القحطاني، مرجع سابق، ص73.

- ✓ الحبوب والثمار: فتجب الزكاة في الحبوب كلها كالحنطة والشعير والأرز وسائر الحبوب. كما تجب كذلك في الثمار كالتمر والزبيب ونحوهما من كل ما يكال ويدخر¹.
- ✓ الركاز: وهو ما وجد مدفوناً من أموال الكفار من أهل الجاهلية.
- ✓ المعادن: وهي مختلف المعادن الموجودة بباطن الأرض.
- ❖ النقدين: وهما الذهب والفضة وما اشتق منهما من نقود وحلي وسبائك، فتجب فيهم الزكاة.
- ❖ عروض التجارة: والعروض هي جمع عرض، وهو ما أعد لبيع وشراء لأجل الربح. وقد حكى غير واحد إجماع أهل العلم على أن في العروض التي يراد بها التجارة الزكاة إذا حال عليها الحال².

4.2. مصارف الزكاة:

- إن الأموال التي تجمع من الزكاة لها مصارف خاصة ذكرها الله تعالى في كتابه الكريم، وهذا في قوله تعالى: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم" (سورة التوبة - الآية 60). وكلمة "إنما" هنا تفيد الحصر، فيتبين من هذه الآية الكريمة أن مصارف الزكاة محصورة في الثمانية أصناف المذكورة في الآية فقط، فلا يجوز صرف شيء من الزكاة لغيرهم. وهي:
1. الفقراء: وهم الذين لا يجدون شيئاً من الكفاية مطلقاً، أو يجدون بعض الكفاية دون نصفها³.
 2. المساكين: وهم الذين يجدون نصف كفايتهم أو أكثر كفايتهم، فهم أحسن حالاً من الفقراء.
 3. العاملين عليها: وهم السعاة الذين يقومون بجمع الزكاة من أصحابها ثم يوزعونها على مستحقيها.
 4. المؤلفة قلوبهم: التأليف هو جمع القلوب، وهما قسمان، الكافر الذي يرجى إسلامه، أو الذي يحصل بإعطائه كف شره أو شر غيره، والمسلم يعطى من الزكاة لتقوية إيمانه أو رجاء إسلام نظيره⁴.
 5. في الرقاب: وهم الأرقاء المكاتبون الذين لا يجدون وفاءً، فيعطى المكاتب ما يقدر به على وفاء دينه حتى يعتق ويخلص من الرق.
 6. الغارمين: والغارمون نوعان: الغارم لغيره، وهو الغارم لإصلاح ذات البين، والغارم لنفسه، وهو المدين الذي عليه دين لا يقدر على تسديده.
 7. في سبيل الله: هذا السهم يتعلق بالغزو والجهاد كما قال جمهور الفقهاء، ولكن نجد أن هناك من يرى في سبيل الله يشمل كل ما فيه إعلاء لكلمة الله وما هو بمعنى الجهاد⁵.

¹ صالح بن فوزان الفوزان، مرجع سابق، ص 264.

² نفس المرجع، ص 273.

³ سعيد القحطاني، مرجع سابق، ص 238.

⁴ صالح بن فوزان الفوزان، مرجع سابق، ص 286.

⁵ علي أحمد السالوس، "الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة"، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، 1996، ص 644.

8. ابن السبيل: وهو المسافر المنقطع به في سفره بسبب نفاذ ما معه أو ضياعه.

ويتبين أن المدفوع له من الزكاة نوعان: نوع يعطى لحاجته، كالفقراء والمساكين وابن السبيل والغارم لنفسه. ونوع يعطى لحاجة المسلمين إليه وعموم نفعه، كالعامل عليها، والمؤلفة قلوبهم، والغارم لإصلاح ذات البين، والإخراج في سبيل الله¹.

5.2. أهمية الزكاة في الإسلام:

الزكاة عبادة مالية وهي الركن الثالث من أركان الإسلام، فهي أحد مباني الإسلام، فرضها الله في كتاب الكريم وقرنها بالصلاة في العديد من المواضع فيه، وهذا إنما لعظم شأنها ومكانتها الرفيعة والحامة في الدين الإسلامي، وهي فريضة ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة.

وقد أجمع المسلمون على كفر من جحد وجوبها وقتال من منع إخراجها، فرضت في السنة الثانية من الهجرة، وبعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - السعاة لقبضها وجبايتها لإيصالها إلى مستحقيها، ومضت بذلك سنة الخلفاء الراشدين وعمل المسلمين². واعتنت سنة الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالزكاة عناية فائقة، فقد جاءت الأحاديث الصحيحة الكثيرة في الأمر بإخراجها، وبيان وجوبها، وإثم تاركها، وقتال من منعها، وبيان أصناف الأموال الزكوية، وأوضحت النصب ومقاديرها، وبينت أحكام الزكاة بالتفصيل³.

وللزكاة أهمية كبيرة في الإسلام، فهي ليست فريضة تعبدية فقط تربط بين العبد وربّه، تطهر قلب الغني من الشح والبخل وقلب الفقير من الحسد والبغض، وتطهر المال مما قد يشوبه في اكتسابه، ولكنها تتعدى ذلك لتكون فريضة تربط بيع جميع طبقات المجتمع الإسلامي، وفضلها يعود عليهم جميعاً، فيتحقق التكافل الاجتماعي والمواساة والتضامن في المجتمع المسلم. فالشريعة الإسلامية تُسعد العباد في الدنيا والآخرة، وتُصلح أحوالهم في الدارين.

3. مفاهيم حول التنمية:

سنقدم في هذا العنصر من البحث مجموعة من المفاهيم حول التنمية.

1.3. تعريف التنمية:

تُعرف التنمية الاقتصادية على أنها "مجموعة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية في دخل الفرد لفترة طويلة من الزمن"⁴. وتعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة⁵.

¹ سعيد القحطاني، مرجع سابق، ص 277.

² صالح بن فوزان الفوزان، مرجع سابق، ص 251.

³ سعيد القحطاني، مرجع سابق، ص 16.

⁴ عبد الرحمن بوادجي، "التنمية الاقتصادية"، دار الكتب الجامعية، دمشق، سوريا، 1978، ص 14.

⁵ كامل بكري، "التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 63.

ويقصد بها أيضا العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء¹.

ويمكن اعتبار التعريف الذي أدرجه عبد القادر محمد عبد القادر عطية عن التنمية الاقتصادية جامع لكل وجهات النظر التي تعددت حولها، حيث عرّفها بـ: "العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكل في الإنتاج"².

2.3. الفرق بين النمو والتنمية:

كثير ما يتم الخلط بين مصطلحي النمو والتنمية، فالنمو هو حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة³. وهو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لم تغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي⁴.

من هذين التعريفين للنمو، يمكننا استخلاص النقاط التالية:

❖ أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني⁵.

❖ أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد تكون زيادة حقيقية وليست نقدية: فلو كان معدل الزيادة في نصيب الفرد من الدخل النقدي أقل من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار فسوف ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

❖ أن الزيادة التي تتحقق لابد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها⁶.

والتنمية أوسع من النمو وهي تحظى بأهمية بالغة في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص في الدول النامية⁷، حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية، فهي "تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل الوطني والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة"⁸. ويرى بونيه أن "النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسيع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات

¹ عجيمة محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية"، كلية التجارة، قسم الاقتصاد جامعة الإسكندرية، 2000، ص 56.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 17.

³ محمود يونس وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مصر، دار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 29.

⁴ محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 39.

⁵ عجيمة محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 51.

⁶ نفس المرجع، ص 54.

⁷ الطيب داودي، "الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية"، دار الفجر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 5.

⁸ مصطفى حسين، محمد شفيق، أمية بدران، "أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر"، عمان، الأردن، 1995، ص 120.

اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعالاً وواعياً، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدول¹.

وبناء على ذلك، فالتنمية الاقتصادية لا يقصد بها مجرد حدوث زيادة في الناتج أو الدخل المحلي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع، بل يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغير جذري في هيكل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. ومما سبق فإن العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي جميع العناصر التي انطوى عليها النمو الاقتصادي بالإضافة إلى: تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولوية للسلع الأساسية والتي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة.

4. دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

يهدف هذا المبحث إلى إبراز دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية. فبالإضافة إلى ما للزكاة من فوائد دينية للفرد والمجتمع ككل من تحقيق العبودية لله كونها واجب وركن من أركان الإسلام، فإن لها آثار هامة ودور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية إذا ما طبقت كما أمر الله بها. ولإبراز هذا الدور الهام للزكاة، سنتطرق إلى دور الزكاة في كل من الجوانب التالية: السياسة النقدية، زيادة الطلب الكلي الفعال، السياسة التشغيلية، تحفيز الاستثمار ومحاربة ظاهرة الاكتناز، علاج مشكلة الفقر وإعادة توزيع الدخل.

4. 1. دور الزكاة في السياسة النقدية:

للزكاة أثر عظيم على السياسة النقدية، ففي حالات الاضطراب في الكتلة النقدية، من حصول تضخم أو انكماش، يمكن للزكاة التأثير على هذه الحالات من خلال زيادة أو تخفيض السيولة المتداولة في الاقتصاد. كما أن الزكاة تزيد من القوة الشرائية للنقود، وذلك بنقلها إلى الفقراء الذين ينفقونها على الأساسيات والضروريات، بدلا من أن ينفقها الأغنياء على الكماليات. وسنتطرق في هذا العنصر إلى إبراز دور الزكاة في السياسة النقدية في حالي التضخم والانكماش.

أولاً: حالة التضخم:

تلعب الزكاة دوراً هاماً في التخفيف من الآثار التضخمية، وذلك من خلال:

أ. الجمع النقدي لحصيلة الزكاة:

يمكن القيام بالجمع النقدي للزكاة عوضاً عن الجمع العيني من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد وصولاً لتحقيق المصلحة الحقيقية الهادفة إلى تخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية²، ومع أنه هناك خلاف للفقهاء في هذه المسألة على عدة أقوال، إلا أن شيخ الإسلام ابن تيمية رجح وقال: "وأما إخراج القيمة للحاجة أو للمصلحة أو للعدل فلا بأس به..."³. به...³. وبناء على ذلك، فإن للدولة التغير في نسبة الزكاة التي تجمعها نقداً بحسب حدة الوضع التضخمي السائد في الاقتصاد.

¹ محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 39.

² صالح صالح، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دار الفجر، القاهرة، 2006، ص 616.

³ يوسف كمال محمد، "فقه الاقتصاد العام"، الطبعة الأولى، 1990، ص 255.

ب. الجمع المسبق لحصيلة الزكاة:

إن الجمع المسبق لحصيلة الزكاة من شأنه أن يخفض من التضخم، بحيث يتم عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع والتحصيل وبين أصحاب الأموال.

أما من ناحية الشرعية، فقد ورد حديث عن علي -رضي الله عنه-، أن العباس سأل النبي -صلى الله عليه وسلم- في تعجيل صدقته قبل أن تحل، فرخص له في ذلك، فأذن له في ذلك¹. وعند الجمهور أنه "يجوز تطوعاً تقديم الزكاة على الحول، وهو مالك للنصاب ولأنه حق مال أجل للرفق، فجاز تعجيله قبل أجله أو محله"². فيتبين أنه يجوز تقديم الزكاة إذا وجد سبب وجوبها وهو النصاب الكامل.

ج. زيادة الإنفاق الاستثماري الزكوي:

ويكون ذلك من خلال رفع نسب توزيع حصيلة الزكاة ضمن المصارف الثمانية لها بصورة تؤدي إلى زيادة العرض الكلي. فمن الناحية الشرعية فإنه ليس هناك نسب ثابتة لتوزيع الزكاة بين الأصناف الثمانية، بل لولي الأمر الحرية الكاملة في التوزيع النسبي للأموال الزكوية بشكل يزيد من الاستفادة من هذه الأموال وتحقيق أكبر منفعة ممكنة منها.

ثانياً: حالة الانكماش:

في حالة الانكماش، يمكن للدولة القيام بإجراءات عكسية للإجراءات المذكورة في حالة التضخم، وذلك كما يلي:

أ. الجمع العيني للزكاة:

إن جباية وتوزيع زكاة الزروع والثمار وزكاة بهيمة الأنعام في صورتها العينية يسهم إلى درجة كبيرة في احتفاظ النقود بقيمتها الشرائية دون تدهور، ويسهم في ذلك أيضاً جواز إخراج الزكاة عينا إذا كان في ذلك تحقيق منفعة أخذ الزكاة³. ففي حالة النقص في السيولة، تقوم الدولة بأخذ زكاة الأموال عينا، كي لا تزيد من حدة النقص فلا تؤثر على الكتلة النقدية الموجودة، ثم تقوم بتوزيعها على المحتاجين على شكل نقود، مما يساعد على توفير السيولة النقدية في البلد، ويكون ذلك متناسباً حسب درجة الانكماش.

ب. تأخير جمع الزكاة:

يمكن اللجوء إلى تأجيل جباية الزكاة عن موعدها بقصد عدم الإنقاص من الكتلة النقدية المتداولة، وبالتالي التأثير على حالة الإنكماش.

ومن الناحية الشرعية، فإنه قد ثبت ذلك عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أنه أخر جمع الزكاة في الحجاز عام الرمادة، نظراً لتدهور الأوضاع، وهو تأجيل مؤقت يزول بزوال أسبابه. فلم يلزم عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- الناس بدفع الزكاة إلا بعد أن

¹ سعيد القحطاني، مرجع سابق، ص 70.

² وهبة الزحيلي، "الفقه الإسلامي وأدلته"، دار الفكر، الجزء الثاني، الجزائر، 1991، ص 756.

³ سامر مظهر قنطقجي، "سياسة تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب المائتين"، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2008، ص 52.

مرّ عام الرمادة، وانتهت المجاعة وخصبت الأرض، بعد ذلك أمر بجمع الزكاة وأخذها منهم بعد أن عدّها ديناً في ذمة القادرين منهم حتى يسد العجز، لدى الأفراد المحتاجين، وليبقى في بيت المال رصيذاً بعد أن أنفقه كله على الناس¹.

ج. زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي:

كما أشرنا سابقاً أن لولي الأمر الحرية في التوزيع النسبي للأموال الزكوية بين مختلف الأصناف الثمانية بشكل يزيد من تحقيق الأهداف المرجوة منها، وبناءً على ذلك، وبقصد زيادة الإنفاق الاستهلاكي، فيمكن رفع نسب توزيع حصيلة الزكاة ضمن المصارف الثمانية بصورة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، وذلك بصرف الزكاة إلى الأصناف التي لها ميل كبير إلى الاستهلاك، وهذا ما سيساهم في الخروج من الدائرة الانكماشية.

4. 2. دور الزكاة في زيادة الطلب الكلي الفعال:

إن لزيادة الطلب الكلي الفعال أثر كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويتمثل الطلب الكلي الفعال في كل من الطلب على مختلف السلع الاستهلاكية والطلب على مختلف السلع الاستثمارية المصحوب بقوة شرائية. وللزكاة دور كبير في التأثير على هذا الطلب. فمن الجانب الاستهلاكي، فإن إنفاق الزكاة في مصارفها يزيد من حجم الاستهلاك، وذلك لأن النفقات على الفقراء والمساكين والعاملين عليها، وفي الرقاب، والغارمين، وابن السبيل تستحدث قوى شرائية جديدة تضعها تحت تصرفهم باعتبارهم عناصر استهلاكية، وعلى اعتبار أن حجم الاستهلاك يزيد مع زيادة الدخل، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع طلباتهم، ومن ثمّ إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع دالة الاستهلاك في المجتمع². أما من الجانب الاستثماري، فإن جزءاً من الأموال المدفوعة للأصناف المذكورة أعلاه يوجّه إلى استحداث استثمارات جديدة أو توسعة استثمارات أخرى، وهذا من شأنه أن يزيد من الطلب الاستثماري.

4. 3. دور الزكاة في السياسة التشغيلية:

للزكاة كذلك دور هام في السياسة التشغيلية، وذلك من خلال التأثير على الطلب على العمل وعرض العمل.

أولاً: أثر الزكاة على الطلب على العمل:

يتجلى أثر الزكاة في زيادة الطلب على العمل من خلال:

- إن الزكاة تزيد من الطلب الاستثماري - كما أشرنا إلى ذلك في العنصر السابق -، وهذا ما ينتج عنه زيادة في الطلب على عنصر العمل.
- إن تفعيل تحصيل الزكاة في الدولة من شأنه أن يزيد من توظيف العاملين عليها، والذين يتم الإنفاق عليهم من الزكاة نفسها.

¹ الصلابي محمد علي، "فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب"، المكتبة العصرية، بيروت، 2007، ص 217.

² غازي عناية، "الاستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي"، دار الجيل، بيروت، 1989، ص 24.

ثانياً: أثر الزكاة على عرض العمل:

تؤثر الزكاة على عرض العمل وعلى مستوى إنتاجية العامل للأسباب التالية:

- إن عدم إعطاء الزكاة للفقير القادر المتعطّل باختياره، يجبر هذا العاطل على العمل بحثاً عن طلب الرزق.
- إن إعطاء الفقير القادر على العمل صاحب الحرفة المتعطّل جبراً ما يمكنه من مواصلة مهنته، يعمل على زيادة عرض العمل.
- إن إنفاق الزكاة على الفقراء يرفع إنتاجية عنصر العمل بسبب زيادة دخلهم ومن ثم رفع مستواهم الصحي والغذائي والتعليمي.

4.4 دور الزكاة في تحفيز الاستثمار ومحاربة ظاهرة الاكتناز:

يعتبر الاستثمار من بين أهم عوامل التنمية الاقتصادية، وعلى العكس من ذلك، فإن اكتناز الأموال وإخراجها من الدائرة الاقتصادية أثر خطير وعائق كبير في وجه الجهود التنموية في الدولة.

وتُعدّ الزكاة دافع كبير للأموال نحو الاستثمار، وقد قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: {اتجروا في مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة}، ففي هذا الحديث تحفيز على الاستثمار وتنمية الأموال، وحثّ على عدم اكتنازها. وذلك لأن اكتناز الأموال تمثل إنقاصاً تدريجياً للأموال القابلة للنماء، وذلك باقتطاع ما نسبته 2,5% من هذه الأموال التي تتجاوز النصاب كل سنة. كما قال الله -عز وجل-: "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ" [التوبة: الآية 34]، ولقد فسر بعض فقهاء الإسلام أن لفظ "ينفقونها" في هذا المقام ليس المقصود منه الزكاة فقط بل أيضاً الإنفاق الاستثماري، ولو أن بعض الفقهاء يرون أن أي مال دفعت زكاته فليس بكنز، ولكن حبس المال عن التداول فيه ضرر على المجتمع الإسلامي وهذا أمر لا تقره الشريعة الإسلامية¹.

إن فرض الزكاة كنفقة واجبة الاستحقاق على رأس المال النامي يدفع أصحاب رؤوس الأموال للاستمرار في الاستثمار حتى لو كان المعدل الحدي المتوقع للربح أقل من نسبة الزكاة المقررة على الأموال القابلة للنماء 2,5%، لأن الاختيار الممكن أمام المستثمرين في هذه الحالة هو بين استثمار أموالهم أو اكتنازها، وليس الاختيار بين استثمارات متعددة².

كما أن سهم الغارمين يدفع بأصحاب المشاريع الابتكارية إلى خوض تجربة الاستثمار وإظهار إبداعاتهم ومواهبهم، وذلك لأن هذا السهم يضمن تأمين استثمارهم من مخاطر الخسارة والإفلاس والفشل في تجربتهم الأولى. وهذا السهم أيضاً يجعل أصحاب رؤوس الأموال والمقرضين في أمان، فبدلاً من اكتناز أموالهم، فإن هذا السهم يشجعهم على إقراض رؤوس أموالهم لأصحاب المشاريع الاستثمارية. فحتى في حالة فشل المشروع فإن هذا السهم يضمن لهم رؤوس أموالهم.

أضف إلى ذلك، أن نظام الزكاة الذي يقوم على وجوبها في الأموال وعلى عدم فرضيتها في الأصول المعدة للاستخدام والإنتاج كالألات والمعدات والأجهزة المختلفة، فإن هذا يحفز أصحاب رؤوس الأموال كذلك على استثمار أموالهم في المشاريع الإنتاجية وعدم تركها معطلة حتى يكون إخراج الزكاة من العائد لا من أصل رأس المال.

¹ حسين حسين شحاتة، "دور فريضة الزكاة في الإصلاح الاقتصادي"، سلسلة دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص 6.

² سامر مظهر قنطقجي، مرجع سابق، ص 52.

4. 5. دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر:

يتمثل هذا الدور للزكاة في أنه يساهم في تحويل الفقراء القادرين على العمل إلى منتجين، وأنها تزيد من القوة الشرائية للنقود بنقلها إلى الفقراء الذين ينفقونها على الضروريات والحاجيات بدلاً من أن تنفق على الكماليات عند مالكيها الأصليين. كما توجه أموال الزكاة إلى استحداث مشاريع صغيرة داخل البيوت الفقيرة، وهذا كذلك يساهم في علاج مشكلة الفقر. ففي عهد عمر بن عبد العزيز ارتقى مستوى المعيشة للأفراد لدرجة أنهم لم يجدوا فقيراً أو مسكيناً لإعطائه الزكاة.

إن الزكاة تعمل على القضاء على مشكلة تكديس الثروات في يد فئة قليلة واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، فهي تنمي موارد الفقير والمساكين والمثقل بالديون من ناحية وتحفز الغنى ليساعده، وهذا ما سيقود إلى تقريب الفوارق بين الطبقات ويقلل من عدد الفقراء والمساكين في المجتمع.

ولذلك فإن مفهوم الزكاة ليس كما يظن كثير من الناس: أن نعطي لقيمات، أن نعطي بعض الدراهم، مفهوم الزكاة في الإسلام هو: أن نحارب الفقر، أن نعطي ما يغني، أن نقلل من عدد الفقراء، أن نحول هذا الفقير الذي يستحق الزكاة إلى غني يعطي الزكاة فيما بعد. ولذلك يتحول المجتمع المسلم من مجتمع فيه كثير من الفقراء إلى مجتمع فيه كثير من الأغنياء¹.

4. 6. دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل:

من أسباب نجاح الزكاة كوسيلة من وسائل إعادة توزيع الدخل والثروة أنها تفرض على جميع الأموال النامية، البالغة النصاب، وبذلك تتسم بالشمول وباتساع قاعدة تطبيقها. ونظراً لكونها تتكرر سنوياً فإن ذلك يجعل منها أداة دائمة لإعادة توزيع الدخل والثروة². ومن المؤكد أنه لا يوجد في الأنظمة الاقتصادية الوضعية نظاماً يملك أداة لإعادة توزيع الدخل والثروة تتصف بالاستمرار وتهدف إلى إشباع حاجات الفقراء في المجتمع مثل ما هو موجود في النظام الإسلامي، حيث أن مبلغ ما وصلت إليه هذه الأنظمة هو استخدام الضرائب التصاعدية وغيرها لتقليل الفوارق أو تقديم الإعانات العينية والنقدية لإشباع حاجات الفقراء، وهي أدوات لا تتميز بما تتميز به الزكاة من استمرار وغزارة حصيلة ووضوح هدف³.

5. دراسة قياسية لدور الزكاة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر وفي السودان:

للقيام بالدراسة القياسية لدور الزكاة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر والسودان، قمت باختيار المتغيرات الخاصة بالدولتين للفترة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2018، فبالنسبة لمؤشر النمو -وهو المتغير التابع في هذه الدراسة-، اعتمدت على بيانات إجمالي الناتج المحلي (GDP)، والتي تحصلت عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي. أما بالنسبة للمتغير المستقل الذي سيفسر النمو، فقد اعتمدت على مؤشر الحصيلة الإجمالية للزكاة (ZKT) والذي تحصلت عليه من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالنسبة للجزائر، ومن التقارير السنوية لديوان الزكاة السوداني بالنسبة للسودان.

¹ علي أحمد السالوس، مرجع سابق، ص 626.

² كمال توفيق محمد الخطاب، "الاقتصاد الإسلامي"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، 2003، ص 18.

³ أحمد مجذوب أحمد علي، "السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي - دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي -"، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الثانية، الخرطوم، 2003، ص 157.

ونظرا لأن غالب نماذج النمو الاقتصادي هي نماذج غير خطية، وللقيام بعملية الانحدار قمت بإدخال اللوغاريتم على قيم المؤشرات السابقة. فكانت الرموز على الشكل التالي:

LGDP: لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي.
LZKT: لوغاريتم مؤشر الحصيلة الإجمالية للزكاة.

وللتمييز بين مؤشرات البلدين، اعتمدنا على الترميز التالي:

LGDPDZ: لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي للجزائر.

LGDPDZ: لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي للسودان.

LZKTDZ: لوغاريتم مؤشر الحصيلة الإجمالية للزكاة في الجزائر.

LZKTSD: لوغاريتم مؤشر الحصيلة الإجمالية للزكاة في السودان.

وسأستعين في هذه الدراسة ببرنامج القياس الاقتصادي والسلاسل الزمنية (EViews) في معالجة المتغيرات واختبارها وكذا تقدير مختلف النماذج.

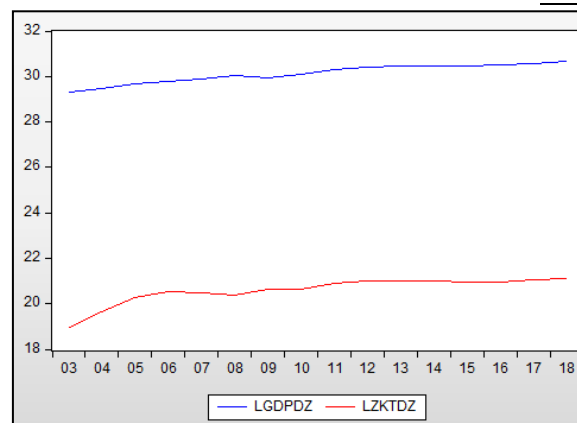
5.1. دراسة تمهيدية للعلاقة بين الزكاة والنمو الاقتصادي في الجزائر والسودان

ستشمل الدراسة التمهيدية للعلاقة بين الزكاة والنمو الاقتصادي على التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة، شكل العلاقة التي تربط بينهم، وقياس قيمة الارتباط، وهذا بالنسبة للبلدين محل الدراسة الجزائر والسودان.

1- التمثيل البياني:

أ. حالة الجزائر:

الشكل رقم 01: التمثيل البياني المشترك لـ LGDPDZ و LZKTDZ

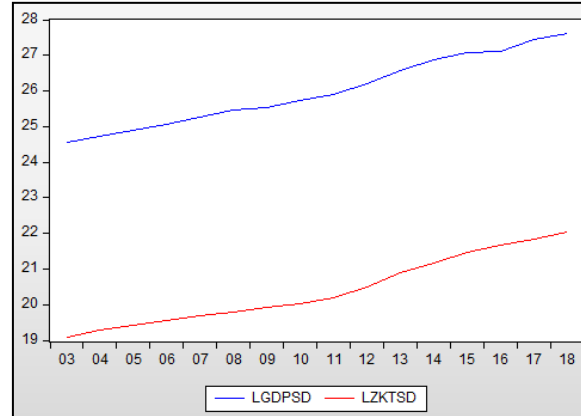


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

يتضح من التمثيل البياني السابق أن سلسلة إجمالي الناتج المحلي في الجزائر وسلسلة الحصيلة الإجمالية للزكاة في الجزائر يتغيران في نفس الاتجاه وبنفس الوتيرة، وهذا ما يوحي بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما.

ب. حالة السودان:

الشكل رقم 02: التمثيل البياني المشترك لـ LGDPDZ و LZKTDZ



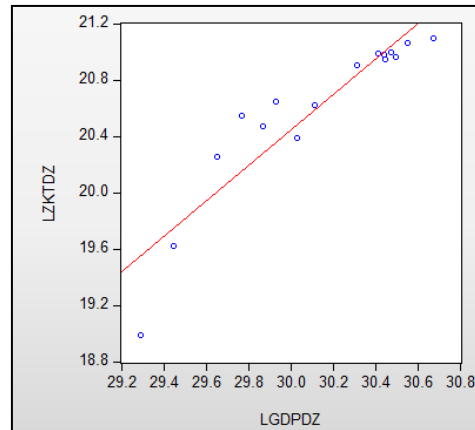
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

يتضح من التمثيل البياني السابق كذلك أن سلسلة إجمالي الناتج المحلي في السودان وسلسلة الحصيلة الإجمالية للزكاة في السودان يتغيران في نفس الاتجاه وبنفس الوتيرة، وهذا ما يوحي بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما.

2- شكل العلاقة بين المؤشرين:

أ. حالة الجزائر:

الشكل رقم 03: شكل العلاقة بين LGDPDZ و LZKTDZ

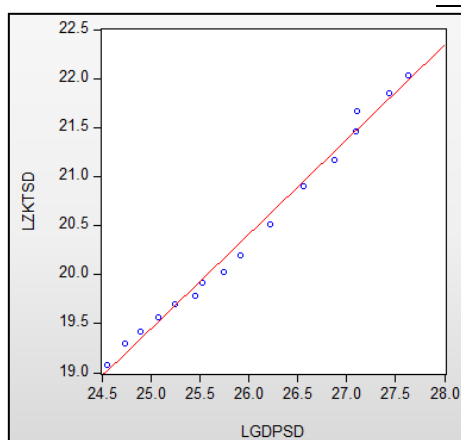


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

يتبين من التمثيل البياني الذي يربط السلسلتين (LGDPDZ و LZKTDZ) أنه يمكن نمذجة العلاقة التي تربط بينهما على شكل علاقة خطية. كما يوحي الاتجاه العام الموجب للمؤشرين وجود علاقة طردية بينهما.

ب. حالة السودان:

الشكل رقم 04: شكل العلاقة بين LGDPSD و LZKTSD



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

يتبين من التمثيل البياني الذي يربط السلسلتين (LZKTSD و LGDPSD) أنه يمكن نمذجة العلاقة التي تربط بينهما على شكل علاقة خطية. كما يوحي الاتجاه العام الموجب للمؤشرين وجود علاقة طردية بينهما.

3- دراسة الارتباط بين المتغيرين :

سنقيس مبدئياً قوة واتجاه الارتباط بين إجمالي الناتج المحلي والحصيلة الإجمالية للزكاة بالاعتماد على حساب معامل الارتباط بينهما. أ. حالة الجزائر:

الجدول رقم 01: معامل الارتباط بين إجمالي الناتج المحلي والحصيلة الإجمالية للزكاة في الجزائر

Correlation		
	LGDPSDZ	LZKTSDZ
LGDPSDZ	1.000000	0.922424
LZKTSDZ	0.922424	1.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

يظهر الجدول السابق قوة الارتباط الإيجابية بين إجمالي الناتج المحلي والحصيلة الإجمالية للزكاة في الجزائر، فقيمة معامل الارتباط قريبة من 1 (0,92)، وهي تدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين.

ب. حالة السودان:

الجدول رقم 02: معامل الارتباط بين إجمالي الناتج المحلي والحصيلة الإجمالية للزكاة في السودان

Correlation		
	LGDPSD	LZKTSD
LGDPSD	1.000000	0.995267
LZKTSD	0.995267	1.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

يظهر الجدول السابق قوة الارتباط الإيجابية بين إجمالي الناتج المحلي والحصيلة الإجمالية للزكاة في السودان، فقيمة معامل الارتباط قريبة من 1 (0,99)، وهي تدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين.

5. 2. قياس أثر الزكاة على النمو الاقتصادي في الجزائر والسودان:

اتضح من الدراسة التمهيدية السابقة وجود علاقة ارتباط خطية بين إجمالي الناتج المحلي والحصيلة الإجمالية للزكاة، وعليه فسنقوم مبدئياً بتقدير الانحدار الخطي البسيط التالي:

$$LGDP = c + b.LZKT + \mu_t$$

حيث يمثل c و b معلمتا النموذج، أما μ_t فتُمثل الحد العشوائي.

1. تقدير علاقة الانحدار:

نتائج تقدير العلاقة بين المؤشرين LGDP و LZKT موضحة في الجدول التالي:

أ. حالة الجزائر:

الجدول رقم 03: نتائج تقدير علاقة الانحدار بين المؤشرين LZKTDZ و LGDPDZ

Dependent Variable: LGDPDZ Method: Least Squares Date: 08/21/20 Time: 13:47 Sample: 2003 2018 Included observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16.20413	1.557698	10.40262	0.0000
LZKTDZ	0.675820	0.075618	8.937303	0.0000
R-squared	0.850866	Mean dependent var	30.12061	
Adjusted R-squared	0.840214	S.D. dependent var	0.423609	
S.E. of regression	0.169330	Akaike info criterion	-0.597462	
Sum squared resid	0.401419	Schwarz criterion	-0.500889	
Log likelihood	6.779697	Hannan-Quinn criter.	-0.592517	
F-statistic	79.87539	Durbin-Watson stat	0.837010	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

ب. حالة السودان:

الجدول رقم 04: نتائج تقدير علاقة الانحدار بين المؤشرين LZKTSD و LGDPDZ

Dependent Variable: LGDPDZ Method: Least Squares Date: 08/22/20 Time: 11:49 Sample: 2003 2018 Included observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.059057	0.547157	9.246071	0.0000
LZKTSD	1.026200	0.026778	38.32184	0.0000
R-squared	0.990557	Mean dependent var	26.00472	
Adjusted R-squared	0.989882	S.D. dependent var	1.005952	
S.E. of regression	0.101185	Akaike info criterion	-1.627264	
Sum squared resid	0.143338	Schwarz criterion	-1.530690	
Log likelihood	15.01811	Hannan-Quinn criter.	-1.622318	
F-statistic	1468.563	Durbin-Watson stat	0.734678	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

يتضح لنا من هذا التقدير (للدولتين) أن الملاحظات معنوية، كما أن إشارة مؤشر الحصيلة الإجمالية للزكاة يتوافق مع النظرية الاقتصادية (موجب). لكن إحصائية درين واتسون ($DW1=0,83$ و $DW2=0,73$) تدل على وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

وبما أن النموذجين يعانين من مشكل ارتباط ذاتي قوي للأخطاء ($R^2 > DW$)، فهناك احتمال أن تكون العلاقتين السابقتين بين المتغير التابع والمتغير المستقل غير حقيقية، فقد تكون انحدارات زائف. ولهذا يجب علينا دراسة الاستقرارية وإجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة.

2. دراسة الاستقرارية:

أ. دراسة استقرارية السلسلة الزمنية LGDPDZ:

نتائج اختبار ديكي فولر موضحة في الجداول التالية:

الجدول 05: اختبار ADF للسلسلة LGDPDZ

Null Hypothesis: LGDPDZ has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.132060	0.2360
Test critical values:		
1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

يتبين من الجدول السابق أن القيمة المحسوبة (-2.13) أكبر من القيمة المجدولة (-3.08) عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية عدم أي وجود جذر الوحدة. فالسلسلة غير مستقرة.

الجدول 06: اختبار ADF للسلسلة D(LGDPDZ)

Null Hypothesis: D(LGDPDZ) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.358966	0.0317
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

يتبين من الجدول السابق أن القيمة المحسوبة (-3.35) أصغر من القيمة المجدولة (-3.09) عند ($\alpha = 5\%$)، وبالتالي فإننا نرفض فرضية عدم أي وجود جذر الوحدة. فالسلسلة مستقرة.

انطلاقاً من هذين الاختبارين، نستنتج أنّ السلسلة LGDPDZ متكاملة من الدرجة الأولى ($I(1)$).

ب. دراسة استقرارية السلسلة الزمنية LZKTDZ:

نتائج اختبار ديكي فولر موضحة في الجداول التالية:

الجدول 07: اختبار ADF للسلسلة LZKTDZ

Null Hypothesis: LZKTDZ has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.195424	0.9892
Test critical values:		
1% level	-2.728252	
5% level	-1.966270	
10% level	-1.605026	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

يتبين من الجدول السابق أن القيمة المحسوبة (2.19) أكبر من القيمة المجدولة (-1.96) عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية عدم أي وجود جذر الوحدة. فالسلسلة غير مستقرة.

الجدول 08: اختبار ADF للسلسلة D(LZKTDZ)

Null Hypothesis: D(LZKTDZ) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.902241	0.0070
Test critical values:		
1% level	-2.740613	
5% level	-1.968430	
10% level	-1.604392	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

يتبين من الجدول السابق أن القيمة المحسوبة (-2.90) أصغر من القيمة المجدولة (-1.96) عند ($\alpha = 5\%$)، وبالتالي فإننا نرفض فرضية عدم أي عدم وجود جذر الوحدة. فالسلسلة مستقرة.

انطلاقاً من هذين الاختبارين، نستنتج أن السلسلة LZKTDZ متكاملة من الدرجة الأولى ($I(1)$).

ج. دراسة استقرارية السلسلة الزمنية LGDPSD:

نتائج اختبار ديكي فولر موضحة في الجداول التالية:

الجدول 09: اختبار ADF للسلسلة LGDPSD

Null Hypothesis: LGDPSD has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	8.879650	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.728252	
5% level	-1.966270	
10% level	-1.605026	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

يتبين من الجدول السابق أن القيمة المحسوبة (8.87) أكبر من القيمة المجدولة (-1.96) عند مستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية عدم أي وجود جذر الوحدة. فالسلسلة غير مستقرة.

الجدول 10: اختبار ADF للسلسلة $D(LGDPSD)$

Null Hypothesis: $D(LGDPSD)$ has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.417379	0.0286
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

يتبين من الجدول السابق أن القيمة المحسوبة (-3.41) أصغر من القيمة الجدولة (-3.09) عند $(\alpha = 5\%)$ ، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم أي عدم وجود جذر الوحدة. فالسلسلة مستقرة. انطلاقاً من هذين الاختبارين، نستنتج أن السلسلة $LGDPSD$ متكاملة من الدرجة الأولى $(I(1))$.

د. دراسة استقرارية السلسلة الزمنية $LZKTSD$:

نتائج اختبار ديكي فولر موضحة في الجداول التالية:

الجدول 11: اختبار ADF للسلسلة $LZKTSD$

Null Hypothesis: $LZKTSD$ has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.758204	0.2323
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

يتبين من الجدول السابق أن القيمة المحسوبة (-2.75) أكبر من القيمة الجدولة (-3.79) عند مستوى المعنوية $(\alpha = 5\%)$ ، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم أي وجود جذر الوحدة. فالسلسلة غير مستقرة.

الجدول 12: اختبار ADF للسلسلة $D(LZKTSD)$

Null Hypothesis: $D(LZKTSD)$ has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 5 (Fixed)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-18.89679	0.0001
Test critical values:		
1% level	-5.521860	
5% level	-4.107833	
10% level	-3.515047	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

يتبين من الجدول السابق أن القيمة المحسوبة (-18.89) أصغر من القيمة الجدولة (-4.10) عند $(\alpha = 5\%)$ ، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم أي عدم وجود جذر الوحدة. فالسلسلة مستقرة. انطلاقاً من هذين الاختبارين، نستنتج أن السلسلة $LZKTSD$ متكاملة من الدرجة الأولى $(I(1))$.

3. اختبار التكامل المشترك:

بما أن السلاسل المدروسة لها نفس درجة التكامل (متكاملة من الدرجة الأولى)، فهناك احتمال وجود تكامل مشترك بينها، مما يضمن وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بينهما. وسنعمد على منهجية أنجل وجرانجر (Angel et Granger) لاختبار ودراسة علاقة التكامل المشترك.

أ. حالة الجزائر:

أ.1- تقدير العلاقة على المدى الطويل:

بالاعتماد على الجدول رقم 03 السابق يمكن كتابة نموذج العلاقة على المدى الطويل على الشكل التالي:

$$LGDPDZ_t = 16,2 + 0,67 * LZKTDZ_t \quad (10,40) \quad (8,93)$$

تحليل النموذج:

● نقبل الإشارة الموجبة لمعلمة الحصيلة الإجمالية للزكاة، والتي تدل على وجود علاقة طردية بينها وبين إجمالي الناتج المحلي.

● نقبل إحصائيا كل معلمات النموذج، لأن إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت المجدولة (كما أن: $\text{prob}=0.00 < 0,05$).

يتبين من هذا النموذج أن للحصيلة الإجمالية للزكاة أثر على إجمالي الناتج المحلي في الجزائر على المدى الطويل وفق علاقة طردية، بحيث إذا زادت حصيلة الزكاة بـ 1% فإن إجمالي الناتج المحلي سيرتفع تقريبا بـ 0,67%.

أ.2- اختبار استقرارية البواقي (EC1):

نتائج اختبار ديكي فولر على سلسلة البواقي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: اختبار ديكي فولر على سلسلة بواقي تقدير العلاقة على المدى الطويل (الجزائر)

Null Hypothesis: EC1 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.126072	0.0083
Test critical values:		
1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ القيمة المحسوبة (-5.12) أصغر من القيمة المجدولة (-3.87) عند المستوى $(\alpha = 5\%)$ ، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية (H_0) ، وهذا ما يعني عدم وجود جذر وحدوي. ومنه فالسلسلة مستقرة.

انطلاقاً من هذا الاختبار، نستنتج أنّ سلسلة بواقي تقدير العلاقة على المدى الطويل (EC1) مستقرة. وهذا ما يثبت أن للسلسلتين (LZKTDZ, LGDPDZ) تكامل مشترك، أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الحصيلة الإجمالية للزكاة وإجمالي الناتج المحلي في الجزائر.

أ.3- نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

نتائج تقدير العلاقة على المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 14: تقدير العلاقة على المدى القصير (الجزائر)

Dependent Variable: D(LGDPDZ) Method: Least Squares Date: 08/22/20 Time: 12:35 Sample (adjusted): 2004 2018 Included observations: 15 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LZKTDZ)	0.317132	0.094032	3.372600	0.0050
EC1(-1)	-0.351099	0.163604	-2.146025	0.0513
R-squared	-0.083769	Mean dependent var		0.092521
Adjusted R-squared	-0.167136	S.D. dependent var		0.087716
S.E. of regression	0.094763	Akaike info criterion		-1.751309
Sum squared resid	0.116740	Schwarz criterion		-1.656903
Log likelihood	15.13482	Hannan-Quinn criter.		-1.752315
Durbin-Watson stat	1.790671			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

بالاعتماد على الجدول السابق يمكن كتابة النموذج القياسي على الشكل التالي:

$$D(LGDPDZ)_t = 0,31 * D(LZKTDZ)_t - 0,35 * EC(-1)_{t-1}$$

(3,37) (-2,14)

تحليل النموذج:

- نقبل الإشارة الموجبة لمعلمة الحصيلة الإجمالية للزكاة، والتي تدل على وجود علاقة طردية بين هذا المؤشر وبين إجمالي الناتج المحلي على المدى القصير. كما أنها معنوية.
- معامل $EC(-1)$ سالب (-0.35) و معنوي (عند تقريبا 5%)، وبالتالي فنموذج تصحيح الخطأ مقبول، وهو يعبر عن العلاقة على المدى القصير بين متغيرات الدراسة.
- يتضح لنا من معامل تصحيح الخطأ (-0.35)، أنه عندما ينحرف LGDPDZ في المدى القصير في الفترة $t-1$ عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 35 % من هذا الانحراف في الفترة t . أي أن الاختلال في التوازن يصحح كل سنة بمقدار 35%.
- يتبين من هذا النموذج أن للحصيلة الإجمالية للزكاة أثر إيجابي على إجمالي الناتج المحلي على المدى القصير في الجزائر، بحيث إذا زادت حصيلة الزكاة بـ 1% فإن إجمالي الناتج المحلي سيزيد تقريبا بـ 0,31 %.

ب. حالة السودان:

ب.1- تقدير العلاقة على المدى الطويل:

بالاعتماد على الجدول رقم 04 السابق يمكن كتابة نموذج العلاقة على المدى الطويل على الشكل التالي:

$$LGDPDZ_t = 5,05 + 1,02 * LZKTDZ_t$$

(9,24) (38,32)

تحليل النموذج:

- نقبل الإشارة الموجبة لمعلمة الحصيلة الإجمالية للزكاة، والتي تدل على وجود علاقة طردية بينها وبين إجمالي الناتج المحلي.
- نقبل إحصائيا كل معلمات النموذج، لأن إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت الجدولة (كما أن: $\text{prob}=0,00<0,05$).

يتبين من هذا النموذج أن للحصيلة الإجمالية للزكاة أثر على إجمالي الناتج المحلي في السودان على المدى الطويل وفق علاقة طردية، بحيث إذا زادت حصيلة الزكاة بـ 1% فإن إجمالي الناتج المحلي سيرتفع تقريبا بـ 1,02%.

ب.2- اختبار استقرارية البواقي (EC2):

نتائج اختبار ديكي فولر على سلسلة البواقي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 15: اختبار ديكي فولر على سلسلة بواقي تقدير العلاقة على المدى الطويل (السودان)

Null Hypothesis: EC2 has a unit root Exogenous: None Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.881755	0.0002
Test critical values:		
1% level	-2.816740	
5% level	-1.982344	
10% level	-1.601144	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ القيمة المحسوبة (-4.88) أصغر من القيمة الجدولة (-1.98) عند المستوى $(\alpha = 5\%)$ ، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية (H_0) . ومنه فالسلسلة مستقرة. انطلاقاً من هذا الاختبار، نستنتج أنّ سلسلة بواقي تقدير العلاقة على المدى الطويل (EC2) مستقرة. وهذا ما يثبت أن للسلسلتين (LZKTSD، LGDPSD) تكامل مشترك، أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الحصيلة الإجمالية للزكاة وإجمالي الناتج المحلي في السودان.

ب.3- نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

نتائج تقدير العلاقة على المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 16: تقدير العلاقة على المدى القصير (السودان)

Dependent Variable: D(LGDPST)				
Method: Least Squares				
Date: 08/24/20 Time: 09:52				
Sample (adjusted): 2004 2018				
Included observations: 15 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LZKTSD)	1.002252	0.099011	10.12268	0.0000
EC2(-1)	-0.376146	0.218599	-1.720715	0.1090
R-squared	0.272659	Mean dependent var	0.204902	
Adjusted R-squared	0.216709	S.D. dependent var	0.090648	
S.E. of regression	0.080227	Akaike info criterion	-2.084350	
Sum squared resid	0.083673	Schwarz criterion	-1.989943	
Log likelihood	17.63262	Hannan-Quinn criter.	-2.085355	
Durbin-Watson stat	2.050613			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

بالاعتماد على الجدول السابق يمكن كتابة النموذج القياسي على الشكل التالي:

$$D(LGDPST)_t = 1,00 * D(LZKTSD)_t - 0,37 * EC(-1)_{(10,12)} \quad (-1,72)$$

تحليل النموذج:

- نقبل الإشارة الموجبة لمعلمة الحصيلة الإجمالية للزكاة، والتي تدل على وجود علاقة طردية بين هذا المؤشر وبين إجمالي الناتج المحلي على المدى القصير. كما أنها معنوية.
- معامل $EC(-1)$ سالب (-0.35) و معنوي (عند تقريبا 10%)، وبالتالي فنموذج تصحيح الخطأ مقبول، وهو يعبر عن العلاقة على المدى القصير بين متغيرات الدراسة.
- يتضح لنا من معامل تصحيح الخطأ (-0.37) ، أنه عندما ينحرف LGDPST في المدى القصير في الفترة $t-1$ عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 37 % من هذا الانحراف في الفترة t . أي أن الاختلال في التوازن يصحح كل سنة بمقدار 37%.
- يتبين من هذا النموذج أن للحصيلة الإجمالية للزكاة أثر إيجابي على إجمالي الناتج المحلي على المدى القصير في السودان، بحيث إذا زادت حصيلة الزكاة بـ 1% فإن إجمالي الناتج المحلي سيزيد تقريبا بـ 1%.
- كما يتضح من دراسة الحاليتين (الجزائر والسودان) أن مساهمة الزكاة (المقاس بمؤشر الحصيلة الإجمالية للزكاة) في النمو الاقتصادي (المقاس بمؤشر إجمالي الناتج المحلي) في السودان أكبر منه في الجزائر سواء على المدى الطويل أو على المدى القصير. كما أن الاختلال في التوازن يصحح بطريقة أسرع في السودان منه في الجزائر. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 16: مقارنة بين النموذج الجزائري والنموذج السوداني

الدولة	المرونة على المدى الطويل	المرونة على المدى القصير	تصحيح الاختلال في التوازن
الجزائر	0,67	0,31	35% كل سنة
السودان	1,02	1,00	37% كل سنة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

ويعود سبب هذه الفروقات بين الجزائر والسودان إلى عدة عوامل، من أهمها:

- ✓ التجربة السودانية في الزكاة والتي بدأت تقريبا سنة 1980 هي أقدم بكثير من التجربة الجزائرية التي انطلقت سنة 2003.
- ✓ الزكاة في السودان تتسم بالطابع الإلزامي، بينما في الجزائر فهي تطوعية.

6. خاتمة:

كانت الغاية من هذا البحث قياس مدى مساهمة الزكاة في النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والسودان، من خلال الاعتماد على النمذجة القياسية، باستخدام تقنية التكامل المشترك.

وتبين من البحث أن للزكاة أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهي تساهم في تحقيق أهداف السياسة النقدية في الدولة، وذلك من خلال تأثيرها على حجم الكتلة النقدية المتداولة، وتخفف من حدة الأزمات الناتجة عن التضخم أو الانكماش الحاصل في الاقتصاد. كما أنها تلعب دور رئيسي في تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز، وذلك كون نظام الزكاة يقوم على وجوبها في الأموال وعلى عدم فرضيتها في الأصول المعدة للاستخدام والإنتاج كآلات والمعدات والأجهزة المختلفة، وهذا ما يحفز أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم في المشاريع الإنتاجية وعدم تركها معطلة. هذا بالإضافة إلى مساهمتها في رفع مستويات التشغيل وذلك من خلال التأثير على كل من عرض العمل بإعطاء الفقير القادر على العمل صاحب الحرفة المتعطل جبرا ما يمكنه من مزاوله مهنته، وعلى الطلب على العمل، وذلك كون الزكاة تزيد من الطلب الاستثماري، وهذا ما ينتج عنه زيادة في الطلب على عنصر العمل. ومن جانب آخر فإن الزكاة تزيد من الطلب الكلي الفعال والذي يتمثل في زيادة الطلب الاستهلاكي وزيادة الطلب الاستثماري في نفس الوقت، ولهذا الزيادة أثر كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتوصلت من خلال الدراسة القياسية إلى أن:

➤ للحصول على الزكاة أثر على إجمالي الناتج المحلي في الجزائر وفق علاقة طردية، بحيث إذا زادت حصيلة الزكاة على المدى الطويل بـ 1% فإن إجمالي الناتج المحلي سيرتفع تقريبا بـ 0,67%. وإذا زادت حصيلة الزكاة على المدى القصير بـ 1% فإن إجمالي الناتج المحلي سيزيد تقريبا بـ 0,31%.

➤ للحصول على الزكاة أثر على إجمالي الناتج المحلي في السودان وفق علاقة طردية، بحيث إذا زادت حصيلة الزكاة على المدى الطويل بـ 1% فإن إجمالي الناتج المحلي سيرتفع تقريبا بـ 1,02%. وإذا زادت حصيلة الزكاة على المدى القصير بـ 1% فإن إجمالي الناتج المحلي سيزيد تقريبا بـ 1%.

مساهمة الزكاة في النمو الاقتصادي في السودان أكبر منه في الجزائر، سواء على المدى الطويل أو على المدى القصير. كما أن الاختلال في التوازن يصحح بطريقة أسرع في السودان منه في الجزائر. ويعود ذلك إلى أن التجربة السودانية في الزكاة والتي بدأت تقريباً سنة 1980 هي أقدم بكثير من التجربة الجزائرية التي انطلقت سنة 2003. كما أن الزكاة في السودان تتسم بالطابع الإلزامي، بينما في الجزائر فهي تطوعية.

ونشير إلى أن كل هذه النتائج المتوصل إليها تؤكد فرضيات البحث الثلاثة.

وفي الأخير، وبناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث، يمكن تلخيص بعض التوصيات في النقاط التالية:

العمل على إنشاء هيئات رسمية تتولى جمع الزكاة وتوزيعها وفق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع البلدان الإسلامية؛

تفعيل دور صناديق الزكاة الموجودة في مختلف البلدان الإسلامية؛

جعل عمل مختلف هذه الهيئات والصناديق المسؤولة عن جمع الزكاة وتوزيعها إلزامي؛

تقوية الوازع الديني في نفوس جميع أفراد المجتمع المسلم وتوعيته بعظم شعيرة الزكاة وأهميتها وعوائدها الكثيرة والعديدة على الفرد والمجتمع ككل؛

نظراً لنقص البيانات في هذا المجال، فمن المهم جداً تكاثف الجهود لإنشاء هيئة تتولى جمع وترتيب البيانات وتكوين بنك معلومات خاصة بمؤشرات الاقتصاد الإسلامي (كمؤشر إجمالي استثمارات المصارف الإسلامية، ومؤشر إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية، ... إلخ) لفتح الباب أمام الاقتصاديين المختصين في الدراسات القياسية والتطبيقية للبحث في العلاقة بين هذه المؤشرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية، وتحليل هذه العلاقات.

7. قائمة المراجع:

- أحمد مجذوب أحمد علي، "السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي-دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي-"، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الثانية، الخرطوم، 2003.
- الراغب الأصفهاني، "المفردات في غريب القرآن".
- الصلابي محمد علي، "فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب"، المكتبة العصرية، بيروت، 2007.
- الطيب داودي، "الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية"، دار الفجر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
- المبارك بن محمد الجزري بن الأثير، "النهاية في غريب الحديث"، ج 2.
- حسين حسين شحاتة، "دور فريضة الزكاة في الإصلاح الاقتصادي"، سلسلة دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي.
- سامر مظهر قنطقجي، "سياسة تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب المالية"، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2008.
- سعيد القحطاني، "الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة"، مركز الدعوة والإرشاد بالقص، الطبعة الثالثة، المملكة العربية السعودية، 2010.

- صالح بن فوزان الفوزان، "الملخص الفقهي"، دار الآثار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004.
- صالح صالح، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دار الفجر، القاهرة، 2006.
- عبد الرحمن بوادقجي، "التنمية الاقتصادية"، دار الكتب الجامعية، دمشق، سوريا، 1978.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- عجيمة محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية"، كلية التجارة، قسم الاقتصاد جامعة الإسكندرية، 2000.
- علي أحمد السالوس، "الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة"، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، 1996.
- غازي عناية، "الضريبة والزكاة"، منشورات دار الكتب، الجزائر، 1991.
- غازي عناية، "الاستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي"، دار الجليل، بيروت، 1989.
- كامل بكري، "التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
- كمال توفيق محمد الحطاب، "الاقتصاد الإسلامي"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، 2003.
- مجمع اللغة العربية، "المعجم الوسيط".
- محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
- محمد بن صالح العثيمين، "الشرح الممتع على زاد المستقنع"، دار ابن الجوزي، المجلد السادس، الدمام، المملكة العربية السعودية، 1424 هـ.
- محمود يونس وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مصر، دار الجامعة الإسكندرية، 2000.
- مصطفى حسين، محمد شفيق، أمية بدران، "أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر"، عمان، الأردن، 1995.
- وهبة الزحيلي، "الفقه الإسلامي وأدلته"، دار الفكر، الجزء الثاني، الجزائر، 1991.
- يوسف كمال محمد، "فقه الاقتصاد العام"، الطبعة الأولى، 1990.

مواقع الانترنت:

- الموقع الرسمي للبنك الدولي: www.albankaldawli.org
- الموقع الرسمي لديوان الزكاة السوداني: www.zakat-chamber.gov.sd
- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف - الجزائر: www.marw.dz